الرقم: ٢٠١٨/٣٤
التاريخ :٠٣أغسطس /اب ٢٠١٨
الساعة: ٢٠:٣٠ بالتوقيت المحلي

بيان صحافي

اللجنة القانونية والتواصل الدولي: للجمعة التاسعة عشر على التوالي قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل ارتكاب جرائهما بحق المتظاهرين السلميين في مسيرات العودة وكسر الحصار

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار تدين وتستنكر بشدة مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافها للفلسطينيين المشاركين في مسيرة العودة وكسر الحصار بقطاع غزة للجمعة التاسعة عشر على التوالي (جمعة الوفاء لشهيد القدس محمد دار يوسف) حيث تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار ساعات يوم الجمعة الموافق ٠٣ أغسطس/اب ٢٠١٨ حتى الساعة ٢٠:٠٠ بالتوقيت المحلي لفلسطين، استخدام القوة المسلحة المفرطة والمميتة بحق المتظاهرين، ما أدي إلى استشهاد المواطن أحمد يحي عطا الله ياغي (٢٥ عاما)، ، وفيما أصيب بجراح مختلفة(٢٢٠) متظاهر بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع.

من الجدير ذكره بان قوات الاحتلال الإسرائيلي (خلال الفترة الزمنية الفاصلة ما بين تاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨ لغاية تاريخ ٠٣ أغسطس ٢٠١٨) قد قتلت ١٥٥ مواطناً، من بينهم ٢٣ طفلاً، و٠٣ من الاناث، و٠٢ صحفيين، ٠٢ مسعفين، ٠٣ من الأشخاص ذوي الاعاقة، كما أصابت ١٧٢٥٩مواطن، من بينهم ٣٢٧٩ طفل، ١٥٥٣من النساء، ٢٣١ من الصحفيين، ٣٣٠ من المسعفين والاطقم الطبية.

وفي سياق متصل بجريمة حصار قطاع غزة، قررت قوات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الأربعاء الموافق ٠١ أغسطس/اب ٢٠١٨ حظر إدخال كافة أنواع الوقود والغاز والسلع والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع عبر معبر كارم أبو سالم، قد سبق هذا القرار قيام السلطات الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٦، بإغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل كلي، باستثناء نقل الأغذية والأدوية والمواد الطبية والوقود والغاز عند الحاجة فقط. ووفقاً لنفس القرار، قلصت سلطات الاحتلال مسافة الصيد البحري في قطاع غزة إلى ثلاثة أميال بحرية بدلاً من ستة أميال. وادعت سلطات الاحتلال أن هذا القرار قد اتخذ كرد على لاستمرار إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة باتجاه المناطق المحاذية لقطاع غزة.

اللجنة القانونية والتواصل الدولي للهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار تؤكد على سلمية مسيرات العودة، وما يتخللها من فعاليات شعبية، فمن حق المدنيين اعلاء صوتهم والتظاهر ضد الاحتلال وجرائمه المتواصلة بحق الفلسطينيين، و تستنكر محاولات الاحتلال الإسرائيلي لنزع السلمية عن مسيرات العودة عبر التلاعب بالصور، وتشير إلى أن الوقائع على الأرض تشير بما لا يدع مجالا للشك أن المسيرات سليمة، وإذ تؤكد على إن اللجنة تملك العشرات من الأدلة الدامغة على تعمد قوات الاحتلال قتل المتظاهرين وإصابتهم عبر استخدام القوة المفرطة والمميتة، دون أن يشكل أي من المتظاهرين أو أي وسيلة احتجاج استخدموها أي خطر ما على حياة جنود الاحتلال.

اللجنة القانونية والتواصل الدولي إذ تعتبر تعمد قتل واصابة قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للمتظاهرين الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار ، وإصراراهم على ذلك، يحمل بين طياته تنكر واضح واستهتار بمنظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإذ تؤكد على أن طريقة قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتعامل مع المتظاهرين الفلسطينيين السلمين جاءت في إطار تطبيق خطة منهجه، وبقرار سياسي من

أعلى المستويات في دولة الاحتلال الإسرائيلي، وإذ تري أن تكرار جرائم استهداف الأطفال والنساء والاطقم الطبية والصحفيين ومستخدمي الطائرات الورقية والبالونات، يقدم دليل إضافي على عدم رغبة قوات الاحتلال، احترام المبادئ القانونية الدولية المستقرة وبشكل خاص مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تقتضي مراعاة التناسب والتميز والضرورة، وإذ تعتبر الإجراءات الجديدة للحصار باعتبارها شكل من أشكال العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، فإنها تسجل وتطالب بما يلي: -

١. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تحي المشاركات والمشاركين والجماهير الذين لبي عشرات الالاف نداء الهيئة الوطنية لمسيرات العودة كسر الحصار، وتعدهم بالعمل الجاد على فضح الجرائم الإسرائيلية ومحاسبة مرتكبيها، وتؤكد أن اجتماع ممثلين اللجنة بمكتب المدعية العامة خلال وقت سابق من أسبوع المنصرم، يعتبر خطوة في سلسلة خطوات تخطط لتنفيذها من أجل ضمان محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائمه المرتكبة بحق المتظاهرين الفلسطينيين.
٢. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تؤكد على أن تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي قتل المتظاهرين سلمياً، يشكل جريمة حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة ولنظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وتجدد تحذيرها للاحتلال الإسرائيلي وقواتها الحربية من سياسية الإمعان في استهدافها للمدنيين المتظاهرين سلمياً، وتحملها المسؤولية القانونية عن ذلك.
٣. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تحذر من تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومدنية القدس وتري بان استمرار الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين والمتظاهرين الفلسطينيين في قطاع غزة، جاءت نتيجة لاستمرار افلات قادة الاحتلال من العقاب إضافة للدعم المتواصل من قبل الولايات المتحدة الأميركية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الصمت وغياب التحرك الجاد من قبل المجتمع الدولي لوقف الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق المتظاهرين.
٤. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تؤكد أن تصاعد جرائم الاحتلال وعدوانه على قطاع غزة والإجراءات الإسرائيلية الجديدة بتشدد الحصار على قطاع غزة ، تشكل خطوة مفزعة تتعمد من خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلي أنكار أوجه الحماية الدولية الممنوحة للمدنيين في الأقاليم المحتلة، وخاصة تلك المنصوص عليها بموجب المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تفرض على قوات الاحتلال واجب والتزام بالعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين.
٥. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تدين التحريض الإسرائيلي ضد المسيرات والتجمعات السلمية، بما يناهض الحق في التجمع السلمي الذي كفلته المواثيق الدولية، وتؤكد بان كل تبريرات وادعاءات دولة الاحتلال باستهداف المدنيين المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار ، سواء بعدم انطباق قوانين حقوق الإنسان على حالة التظاهرات في قطاع غزة، او بجعل مطلقي البالونات الحرارية والطائرات الورقية اهداف عسكرية ، او بكونها تمارس حقها في الدفاع عن النفس هي ادعاءات باطلة وغير قانونية حيث ان هذا الحق لا يثبت لدولة الاحتلال بل للشعب الذي يقاوم المحتل، وتعتبر هذا التحريض محاولة لعسكرة المسيرات الشعبية وتبرير توسيع استهداف وقتل المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار
٦. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب المجتمع الدولي، وهيئة الأمم المتحدة واجسامها ومجلس الامن ومجلس حقوق الانسان والمقررين الخاصين والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف بالقيام بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية لحماية حقوق اللاجئين والمدنيين

الفلسطينيين، والعمل الجاد من أجل وقف استهداف المتظاهرين في مسيرات العودة ورفع الحصار عن قطاع غزة، ومحاسبة قادة الاحتلال على الجرائم التي اقترفوها بحق المتظاهرين سلميا في مسيرات العودة وكسر الحصار.

٧. اللجنة القانونية والتواصل الدولي ترحب بتشكيل لجنة التحقيق وتقصي الحقائق من قبل مجلس حقوق الانسان وتطالب المجتمع الدولي بالعمل الجاد لتمكين اللجنة من زيارة الأراضي الفلسطينية وتمكين اللجنة من تجاوز عقبة عدم تعاون دولة الاحتلال الإسرائيلي مع اللجنة، وتأمل في الوقت ذاته أن تبدأ اللجنة عملها بنزاهة وشفافية واستقلالية وبشكل عاجل، ولتكون أولى الخطوات على طريق إنصاف الضحايا.

٨. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب قيادة السلطة الفلسطينية بإحالة جرائم الاحتلال بحق المتظاهرين سلميا في مسيرات العودة وكافة الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك بموجب المادة ١٤ من ميثاق روما، وعدم الاكتفاء بإحالة ملف الاستيطان فقط، ما من شأنه ضمان عدم افلات المجرمين الإسرائيليين من العقاب. كما وتؤكد متابعتها لإبلاغ المدعية العامة لدي المحكمة الجنائية الدولية بالوقائع حول هذه الجرائم والاستهداف، فأنها تجدد مطالبتها للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، لاتخاذ قرار عادل وسريع بفتح تحقيق جنائي في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الحالة الفلسطينية.

٩. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب الرئيس والحكومة الفلسطينية للبدء الفوري برفع الإجراءات العقابية والغير قانونية المفروضة على قطاع غزة، والمضي نحو إتمام تطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية، واتخاذ التدابير كافة لتعزيز صمود المواطنين في قطاع غزة ومدنية القدس وتهيئة المناخات لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس سيادة القانون والشراكة السياسية.

١٠. اللجنة القانونية والتواصل الدولي تطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، والفلسطينيين في كافة التجمعات للتحرك على كل الأصعدة القانونية والسياسية والدبلوماسية والحقوقية والشعبية من أجل توفير الحماية الدولية للفلسطينيين ووقف التصعيد الإسرائيلي والعدوان على قطاع غزة ووقف استهداف المتظاهرين سلميا في مسيرات العودة وكسر الحصار.

١١. اللجنة القانونية تطالب الاسرة الدولية بالعمل على مساءلة ومحاسبة ومقاطعة وعزل دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتحرك الجاد لدعم مطالب المشاركين في مسيرات العودة وكشر الحصار ودعم نضالهم العادل لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، ووقف جرائم الاستيطان الاستعماري والتمييز العنصري وتهويد مدنية القدس وضمان حق العودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار ١٩٤، بما يكفل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المتواصلة منذ سبعين عاما.

انتهى